World Customs Organization

الإنفاذ والامتثال

تقرير التجارة غير المشروعة 2019

www.wcoomd.org

أ

القسم ٦

الأمن

المقدمة

يستمر تهديد الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى في تقويض قدرة البلدان على توفير البيئة الآمنة والمأمونة اللازمة لمواطنيها لاستدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. في عام 2019، أدت الهجمات المنسقة المميتة في كولومبو ومدن أخرى في سريلانكا، ومقاطعة إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الهجمات في مالي ونيجيريا والسودان وأفغانستان، إلى مقتل أكثر من مائة مدني وإصابة آخرين لا يحصى عددهم. وقد نُفّذت هذه الهجمات باستخدام أساليب عمل مختلفة بما في ذلك الهجمات الانتحارية وتفجير السيارات المفخخة وعمليات إطلاق النار. ورداً على التهديد الأمني المستمر الذي تفرضه هذه الهجمات، يواصل برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية مساعدة دوله الأعضاء في زيادة قدراتها لمكافحة الطيف الواسع من التهديدات القائمة في جميع أنحاء العالم.

ولمساعدة إدارات الجمارك بشكل أكثر فاعلية في مكافحة هذه التهديدات المتنوعة، نظّم برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية أنشطته الخاصة حول العديد من الموضوعات المتعلقة بالأمن والتي تشمل:

1. مكافحة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب من خلال زيادة قدرات مراقبة المسافرين لدى أعضاء منظمة الجمارك العالمية من خلال استخدام أنظمة الاستهداف الخاصة بالمعلومات المسبقة عن المسافرين API وسجل أسماء المسافرين PNR، بما في ذلك نظام تقييم السفر العالمي (GTAS) التابع لمنظمة الجمارك العالمية.

أ: التدريب الوطني على برنامج الدرع العالمي PGS في إندونيسيا. المصدر: الجمارك الإندونيسية.

2. الحدّ من قدرة الجماعات الإرهابية على تصنيع واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وذلك من خلال تقييد وصولها إلى السلائف الكيميائية المتفجرة عبرَ أنشطة برنامج الدرع العالمي التابع لمنظمة الجمارك العالمية.

3. منع الإرهابيين من إيقاع عدد كبير من المصابين عن طريق الحد من قدرتهم على إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو الوصول إليها من خلال برنامج إنفاذ مراقبة التجارة الاستراتيجية STCE التابع لمنظمة الجمارك العالمية.

4. تقييد الوصول إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة SALW التي أصبحت الأسلحة المفضلة للجماعات الإرهابية من خلال توفير التدريب المتخصص على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لإدارات الجمارك.

5. التصدي لقدرة الإرهابيين على تمويل أنشطتهم من خلال تقييد قدرتهم على الانخراط في عمليات تهريب كميات كبيرة من الأموال وأنشطة غسيل الأموال الأخرى.

بالإضافة إلى الأنشطة المبيّنة أعلاه، يواصل برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية القيام بدور الصوت المُعبّر عن الجمارك داخل المجتمع الدولي من خلال المشاركة النشطة مع المنظمات الدولية ذات الصلة بشأن هذه التهديدات الأمنية. على سبيل المثال، منظمة الجمارك العالمية عضو نشط في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يتكون من 36 كياناً من كيانات الأمم المتحدة، إلى جانب الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية. وفي إطار أنشطة الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، تشارك منظمة الجمارك العالمية في رئاسة الفريق العامل المعني بإدارة الحدود وإنفاذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. يعرض القسم الثاني من هذا الفصل المزيد من التفاصيل حول هذه الأنشطة.

في عام 2019، أبلغت 45 دولة عن 8,190 حالة فريدة من نوعها للاتجار بالأسلحة والذخيرة. وتُعدّ هذه زيادة كبيرة عن عام 2018، عندما أبلغت 42 دولة عن 2,869 حالة فريدة من نوعها. ونتَج عن حالات الإبلاغ التي بلغ عددها 8,190 حالة في عام 2019 ما عدده 10,469 عملية ضبط وأسفرت عن مصادرة 716,217 قطعة ذخيرة و 264,332 قطعة سلاح أو مكونات أسلحة، تتراوح بين الأسلحة النارية وأسلحة القطع والطعن. ولم تكن غالبية حالات مصادرة كلٍّ من الذخيرة والأسلحة نتيجة

ب

عمليات إتجار واسعة النطاق، وبلغ متوسط كمية الذخيرة المُصادرة في كل عملية ضبط 532 قطعة، في حين بلغ العدد الوسيط لهذه الفئة 16 قطعة في عام 2019. كان متوسط عدد الأسلحة ومكوناتها في كل عملية ضبط 8 قطع، وكان العدد الوسيط قطعة واحدة. ويشير الاختلاف الكبير بين متوسط القطع لكل شحنة والعدد الوسيط للقطع إلى أن غالبية المضبوطات كانت صغيرة وأن عدداً قليلاً نسبياً من المضبوطات كبيرة الحجم شذَّ عن المتوسط.

منذ عام 2018 إلى 2019، ارتفع عدد الحالات المبلغ عنها المتعلقة بالأسلحة والذخيرة بنسبة 185.4٪، حيث ارتفع من 2,869 حالة في عام 2018 إلى 8,190 حالة في عام 2019. وازداد عدد القطع المصادرة بنسبة 12.1٪ بين عامي 2018 و 2019، مرتفعاً من 874,262 إلى 980,549 قطعة.

نُظِّم هذا القسم على النحو التالي:

1. الاتجاهات العامة في الاتجار بالأسلحة والذخيرة.
2. البرامج والمشاريع والعمليات.

ب: تقدِمة: الجمارك البولندية.

1. الاتجاهات العامة في الاتّجار بالأسلحة والذخيرة

الشكل 1 أ: عدد حالات الأسلحة والذخائر في الولايات المتحدة، 2018-2019

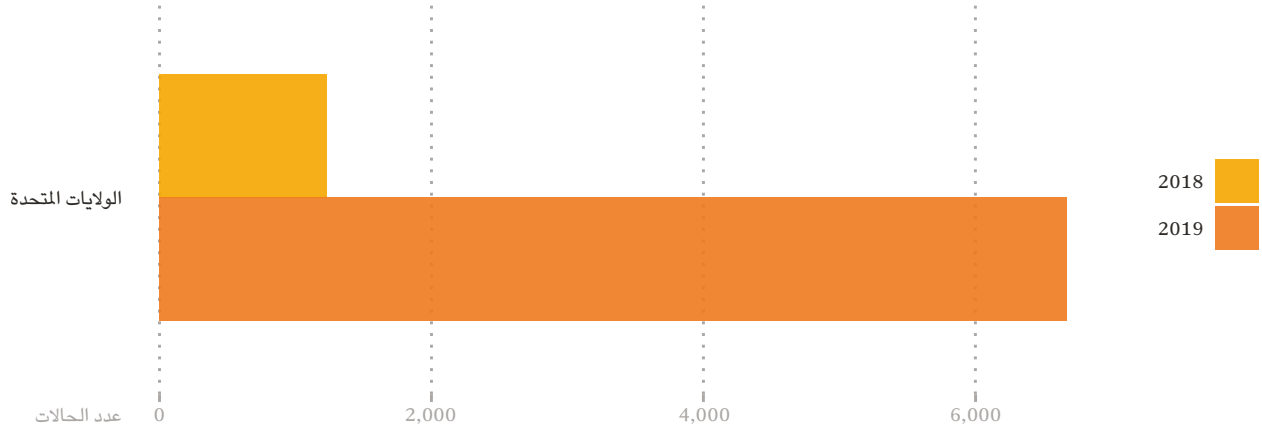

الشكل 1 أ و الشكل 1 ب مقارنة عدد قضايا الأسلحة والذخيرة المقدمة من الدول الخمس عشرة التي تصدّرت قائمة المُبلِغين في عامَي 2018 و 2019. وُضِعت بيانات الولايات المتحدة في شكلٍ بياني مختلف بسبب الارتفاع الكبير لعدد الحالات المبلغ عنها. بذلك، تكون الحالات المبلغ عنها من قبل البلدان في الشكل 1 ب أسهل للمقارنة. وقدّمت الدول الـ 15 التي تصدّرت قائمة المُبلِغين 2,671 حالة في 2018 و 8,089 حالة في 2019، بزيادة 5,418 حالة، أي بنسبة (202.8٪). تعكس هذه الزيادة ارتفاعاً بنسبة 442.2٪ في عدد الحالات التي أبلغت عنها الولايات المتحدة. وتُمثّل هذه وحدها 81.5٪ من إجمالي حالات الأسلحة والذخيرة التي أُبلِغَت بها شبكة الإنفاذ الجمركي التابعة لمنظمة الجمارك العالمية في عام 2019. ومن بين البلدان الخمسة عشر التي تصدّرت الدول المُبلغة، زادت ثمانية بلدان أخرى عدد الحالات المبلغ عنها في عام 2019. والجدير بالذكر أن بلجيكا سجّلت خامس معظم الحالات في عام 2019 على الرغم من عدم إبلاغها عن أي حالات في عام 2018.

عند مناقشة الاتجاهات في هذا القسم، من المهم وصف اثنين من المحاذير. الأول هو أن صحة الاستنتاجات واكتمالها إنما تعتمدان على صحة بيانات الحالات وعمليات الضبط المقدمة من أعضاء منظمة الجمارك العالمية. وهناك أسباب قد تدفع منظمات الجمارك إلى اتخاذ قرار بعدم الإبلاغ عن أجزاء من بياناتها، من بينها الحاجة إلى الحفاظ

الشكل 1 ب: عدد حالات الأسلحة والذخائر حسب الدولة، 2018-2019

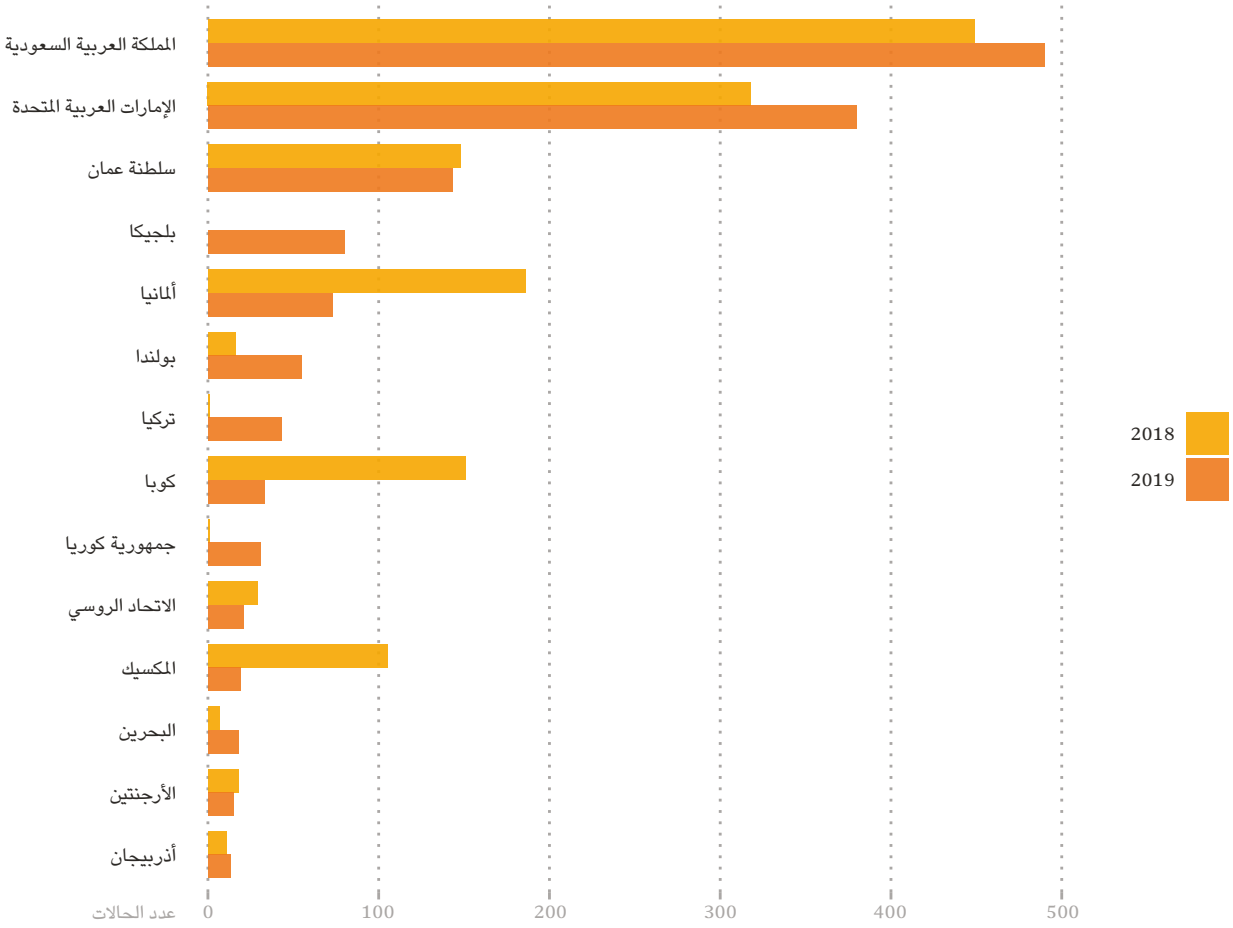

على السرية في التحقيقات الجارية. وعليه، قد لا تعرض الأرقام الواردة في هذا القسم بالضرورة نظرة شاملة للاتجار العالمي غير المشروع بالأسلحة والذخيرة.

أمّا التحذير الثاني فهو أن البيانات تعكس أنشطة الاتجار التي لم تكتمل بنجاح. ونتيجة لذلك، قد تعكس التغييرات في البيانات تغييرات في كفاءة الإنفاذ أكثر مما تعكس التغييرات في أنشطة الاتجار.

الشكل 2: عدد المضبوطات من الأسلحة والذخائر والكميات المضبوطة حسب النوع، 2018-2019

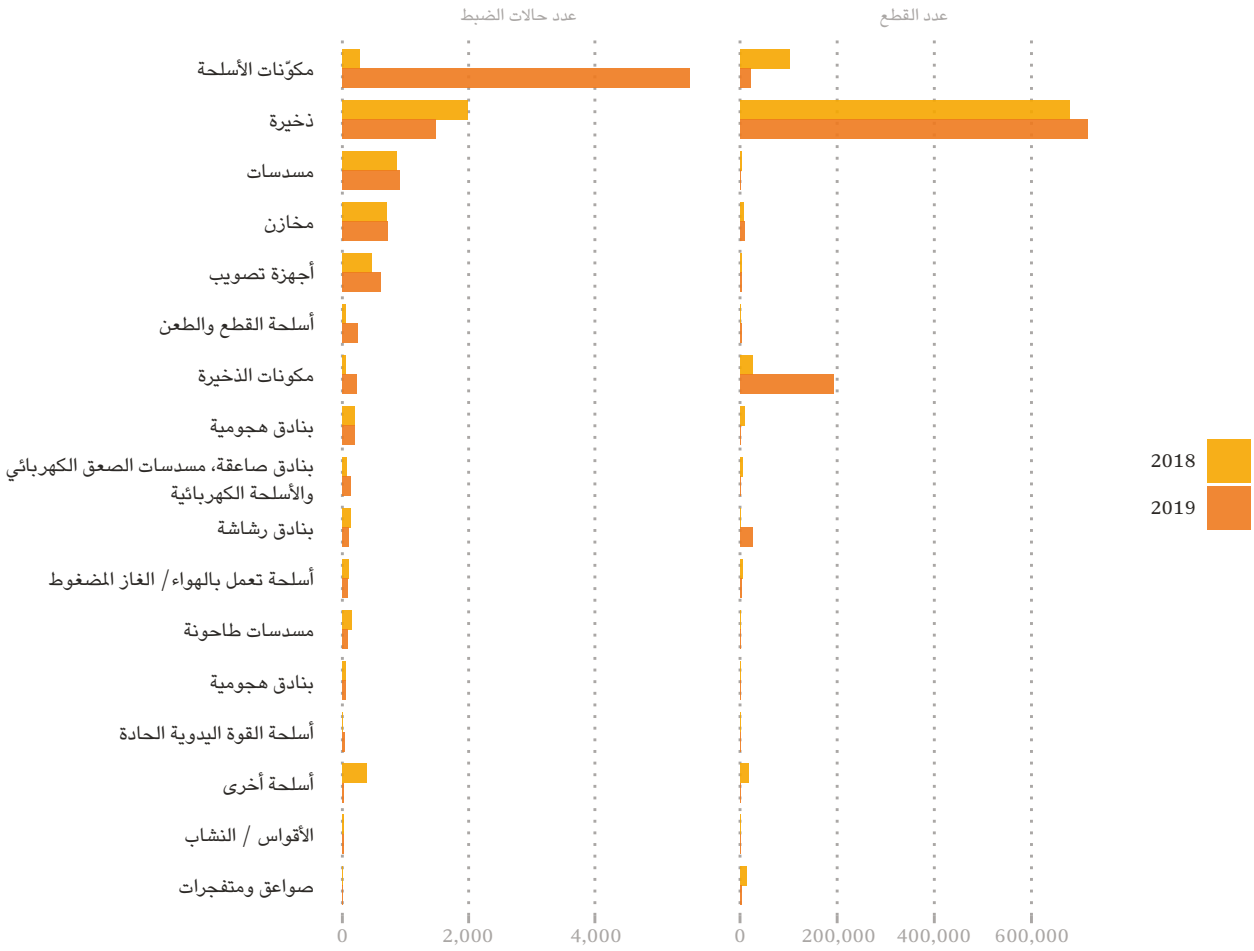

يقارن الشكل 2 عدد حالات الضبط وعدد قِطَع الذخيرة و الأسلحة التي ضُبِطت في 2018 و 2019. مكونات الأسلحة و الذخيرة هي أكبر الفئات، حيث تُمثِّل 52.6٪ و 14.1٪ من مضبوطات عام 2019 المُبلغ عنها على التوالي. ازداد عدد المضبوطات من مكوّنات الأسلحة زيادة كبيرة، إذ تغيّر من 5٪ فقط من المضبوطات في عام 2018 إلى أعلى فئة أُبلِغ عنها في 2019. ويرجع هذا إلى زيادة المضبوطات المُبلغ عنها من مكوّنات الأسلحة من قِبل الولايات المتحدة التي أبلغت عن 98.4 ٪ من إجمالي عدد المضبوطات من مكوّنات الأسلحة. شكّلت مكوّنات الأسلحة ما نسبته 62.4 ٪من المضبوطات التي أبلغت عنها الولايات المتحدة.

وظلّ عدد قطع الذخيرة المضبوطة مرتفعاً، بزيادة 37,075 قطعة لتُشكِّل 73٪ من إجمالي عدد قطع الأسلحة والذخيرة التي ضُبطت في عام 2019. كما ازداد عدد قطع الذخيرة المضبوطة بشكل ملحوظ في عام 2019، إذ تغيّر عددها من 25,349 قطعة في عام 2018 إلى 193,319 قطعة في عام 2019.

يقارن الشكل 3 عدد الأجزاء المكونة للأسلحة المضبوطة في 2018 و 2019. كانت المخازن هي الجزء المكوِّن الأكثر شيوعاً الذي ضُبِط في كلا العامين، حيث ازدادت من 6,563 قطعة في عام 2018 إلى 9,141 قطعة في عام 2019. كما زاد عدد الكواتِم (كواتِم الصوت) المضبوطة بشكل كبير في عام 2019 إلى 7,646 قطعة، بعد أن كان عددها 90 فقط. وزاد أيضاً عدد قطع مفاتيح التبديل الأوتوماتيكية المضبوطة بشكل كبير في عام 2019 وأصبحت رابع أكثر الأجزاء المكوّنة المضبوطة.

الشكل 3: عدد الأجزاء المكوّنة للأسلحة المضبوطة، 2018-2019

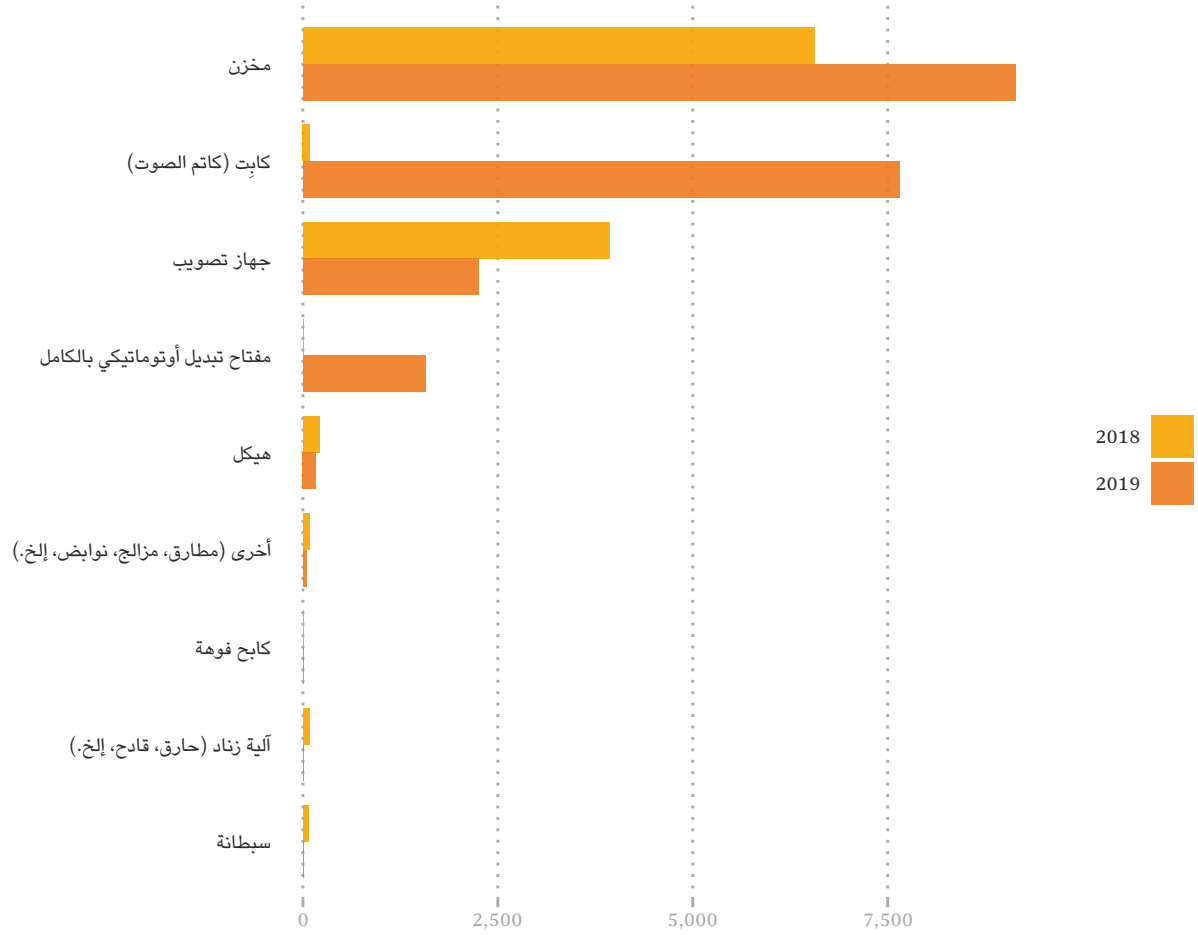

في حين لم تُصادَر أجهزة التصويب على نحوٍ متواترٍ كثيراً في عام 2019 (2,253 قطعة مقارنة بـ 3,929 قطعة في عام 2018)، كان هذا المكوّن لا يزال ثالث أكثر فئة يتم ضبطها.

يطرح الاتجار بالأسلحة النارية من خلال تفكيكها إلى أجزائها المكوِّنة العديد من التحديات أمام موظفي الجمارك. أولاً، يصعب اكتشاف الأسلحة التي فُكِّكت إلى مكونات أصغر عندما يخفيها المهرّبون. وتُظهر الصورة د في الصفحة التالية صورة بالأشعة السينية لمسدس جرى تفكيكه إلى العديد من مكوناته ووضعه داخل حقيبة. عند النظر إلى هذه الصورة، يُلاحَظ أنه لم يعد من السهل التعرف على المسدس.

المشكلة الثانية فيما يتعلق بمكونات الأسلحة النارية وملحقاتها هي أنها يمكنها أن تغيّر بشكل كبير من مدى فاعلية السلاح الناري واستخدامه. على سبيل المثال، يمكن القول إنه لا يوجد استخدام شرعي لكوابت/كاتمات الصوت من قِبل المدنيين. وبالمثل، فإن إضافة مفتاح اختيار أوتوماتيكي بالكامل تُعدّ طريقةً رخيصة وسهلة نسبياً لتحويل سلاح نصف آلي إلى سلاح آلي بالكامل قادر على إلحاق إصابات جماعية. توضح دراسة الحالة أدناه كيف يتم تهريب هذه المكونات إلى بلد ما.

دراسة الحالة 1

شحنات مُضَلَّلةُ الأوصاف تحتوي على مفاتيح تحويل لمسدس غلوك Glok أوتوماتيكية بالكامل غير قانونية صودِرَت في مطار لوس أنجلوس الدولي

في **عام 2019** حدد وكلاء هيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية (CBP) ثلاثة كيانات في الصين كانت تشحن مفاتيح تبديل أوتوماتيكية بالكامل لمسدسات غلوك Glock إلى الولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى قيام ضباط إنفاذ القانون في الولايات المتحدة بالبحث عن الآلاف من مفاتيح التبديل الأوتوماتيكية بالكامل غير القانونية والقادرة على تحويل المسدسات شبه الآلية إلى مسدسات آلية بالكامل.

يتم تسمية المفاتيح بشكل خاطئ عن قصد باسم "مفتاح متعدد الأدوات" أو "مفتاح" أو "مفك براغي" من أجل تجنّب اكتشافها. عندما بحث ضباط الجمارك وحماية الحدود في أكثر من 200 عبوة بها هذه الملصقات في منفذ الدخول بمطار لوس أنجلوس الدولي، تبيّن لهم أن جميع الحزم كانت تحتوي على مفاتيح اختيار أتوماتيكية بالكامل.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن ضباط إنفاذ القانون المحليين في لوس أنجلوس وجدوا أن 30٪ من الأسلحة النارية المصادرة هي بنادق "شبح" "محلية الصنع" غير متسلسلة والتي غالباً ما تحتوي على هذه الأنواع من مفاتيح التحديد الأوتوماتيكية بالكامل نظراً لرواجها بين أفراد العصابات وكارتلات المخدرات.

وتعتبر حيازة مفاتيح التبديل الأوتوماتيكية هذه جريمة في الولايات المتحدة يعاقَب عليها بالسجن لمدة تصل إلى عشر سنوات. ويعمل ضباط إنفاذ القانون الفيدراليون الأميركيون مع الصين وهيئة الجمارك وحماية الحدود ووزارة الأمن الداخلي الأميركيتَين لمحاولة وقف تدفق "ملحقات" الأسلحة النارية الخطرة.

المصدر:
فوكس ل. أ (2019)، **مسدسات السوق السوداء: أكثر من 200 طرد غير مصنّف تحتوي على مفاتيح تبديل أوتوماتيكية بالكامل غير قانونية من طراز غلوك تمت مصادرتها في منفذ دخول لوس أنجلوس، للاطّلاع من خلال الرابط** https://www.foxla.com/news/black-market-guns-over-200-mislabeled-packages-containing-illegal-full-auto-glock-conversion-switches-recovered-at-lax، **آخر دخول في 14 نيسان/ أبريل 2020.**

ج

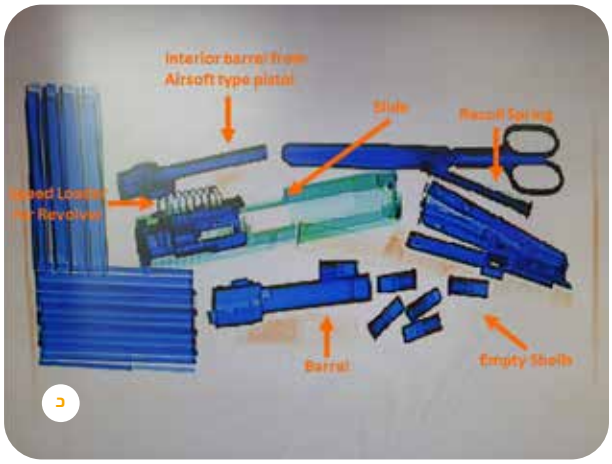

د

ج: حقوق النشر: شبكة فوكس ل.أ
د: سلاح ناري مفكّك إلى أجزائه المكوِّنة. مصدر الصورة: منظمة الجمارك العالمية.

الشكل 4: عدد الأسلحة والذخائر المضبوطة والكمية التي تم ضبطها حسب النوع وطريقة النقل، 2019

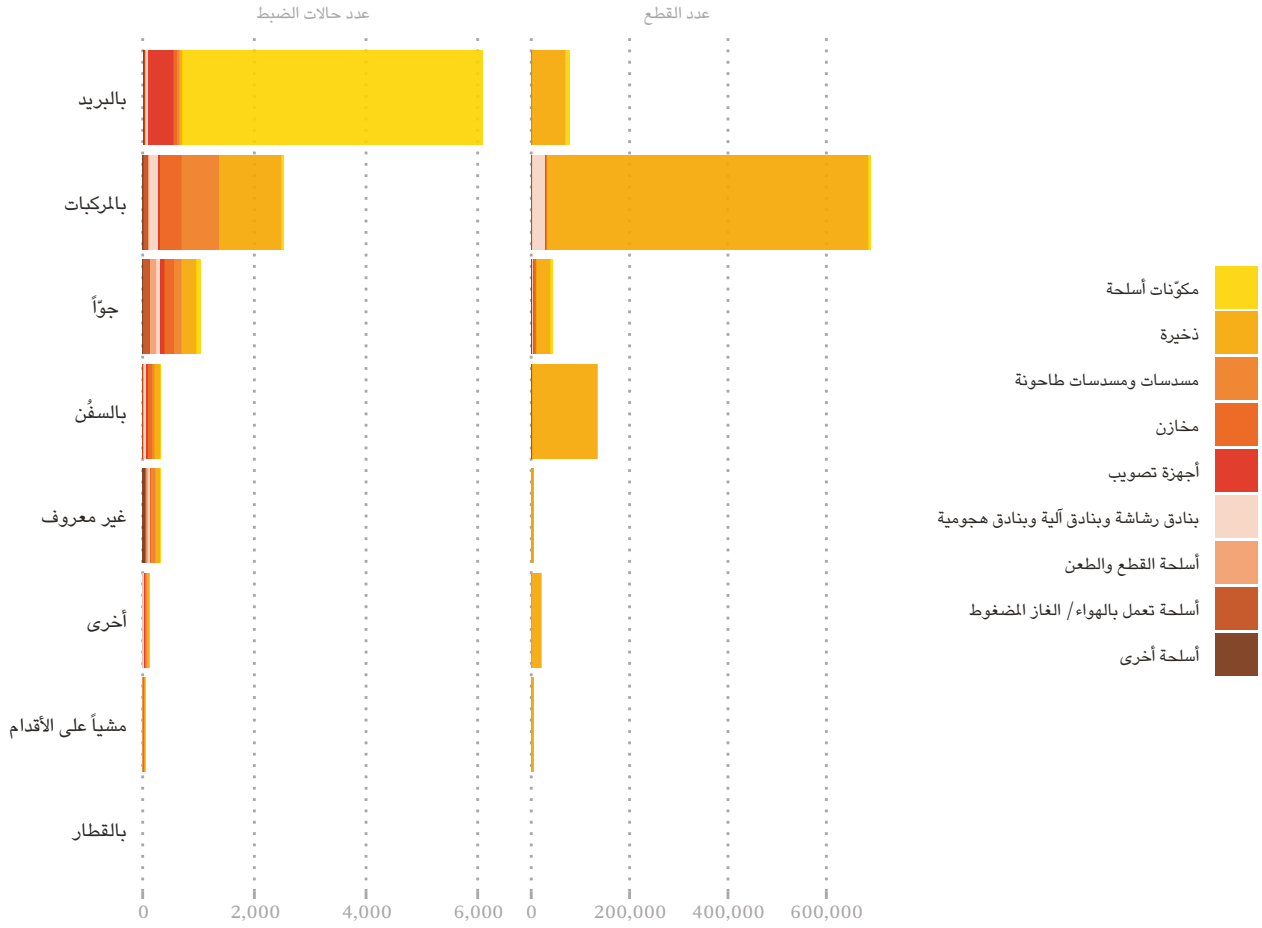

الشكل 4 يبين عدد المضبوطات وكمية قطع الأسلحة والذخيرة التي تم ضبطها حسب النوع وطريقة النقل في 2019. شهدت طرق النقل الجوي وعبر البريد وبواسطة المركبات والسفن عمليات ضبط من كل فئة من فئات الأسلحة والذخيرة التسع المدرجة في الشكل 4. ولم يتم الإبلاغ عن أي مضبوطات في القطارات في عام 2019.

من بين 10,469 عملية ضبط للأسلحة والذخيرة في عام 2019، كان هناك ما نسبته 58.2٪، أي (6,089) عملية ضبط في النقل عن طريق البريد. غير أن هذه المضبوطات شكلت 7.9٪ فقط، أي (78,131) من قطع الأسلحة والذخائر المضبوطة. الغالبية، أي (70.5٪) من القطع المضبوطة تم ضبطها في النقل عن طريق السيارات. معظم القطع الفردية المضبوطة، أي (94.4٪) في عمليات النقل بالمركبات كانت ذخيرة. وفي الواقع، شكّل عدد قطع الذخيرة المضبوطة 92.7٪ من إجمالي المضبوطات من أي وسيلة نقل. وهذا نتيجة للعدد الكبير من مضبوطات الذخيرة والعدد الكبير لمتوسط قطع الذخيرة المصادرة في كل عملية ضبط. بلغ متوسط عدد قطع الذخيرة في كل عملية ضبط 532 قطعة في عام 2019. وفي معظم الأحيان، ضُبِطت أجزاء الأسلحة في النقل عن طريق البريد. وعلى سبيل المقارنة، كان متوسطها أربع قطع لكل عملية ضبط.

دراسة الحالة 2

يضبط برنامج جامايكا لمراقبة الحاويات التابع لمنظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجموعة متنوعة من الأسلحة النارية والذخيرة

في شباط/فبراير 2019، خلال عمليات المسح الروتينية، وجد الفاحصون الأمنيون أوجه اختلافٍ في صورة ممسوحة ضوئياً لصندوق قيل إنه يحتوي على "سلع منزلية وأدوات نظافة وغذاء وملابس". وبعد ذلك أُحيلت الشحنة التي مَنشأُها ميامي بفلوريدا إلى وحدة تصوير الشحنات التابعة لوكالة الجمارك الجامايكية لمزيد من التفتيش. أجرت وحدة تصوير الشحنات، بالاشتراك مع فريق إنفاذ قوانين التهريب وبرنامج مراقبة الحاويات، فحصاً للصندوق ووجدت منطقة إخفاء تحتوي على 20 سلاحاً نارياً (بندقية رشاشة واحدة وخمس بنادق آلية و 14 مسدساً). في اليوم التالي، وبعد إجراء مزيد من الفحوصات، تمكن ضباط الجمارك من اكتشاف سلاح ناري آخر، بالإضافة إلى أكثر من 800 طلقة من الذخيرة المتنوعة. وبعد التحرّي، أُلقي القبض على شخصين ووجهت إليهما التُّهم.

المصدر: الجمارك الجامايكية.

هـ

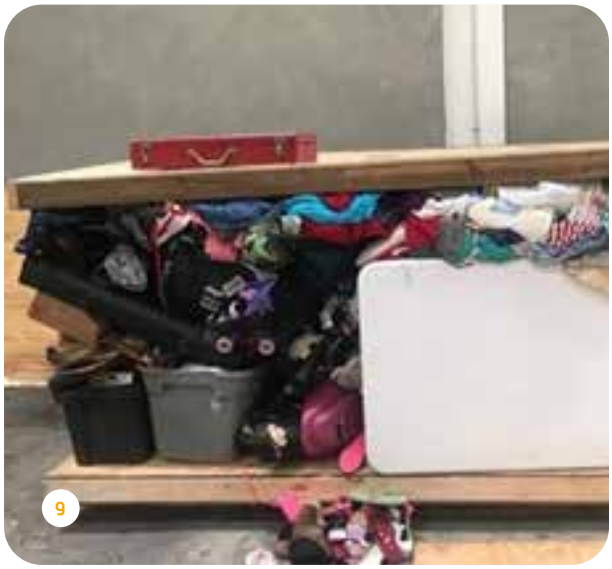
و

هـ، و: مصدر الصورة: الجمارك الجامايكية/ برنامج مراقبة الحاويات التابع لمنظمة الجمارك العالمية.

الشكل 5 أ: عدد حالات الأسلحة والذخيرة في الولايات المتحدة حسب الإجراءات الجمركية، 2019

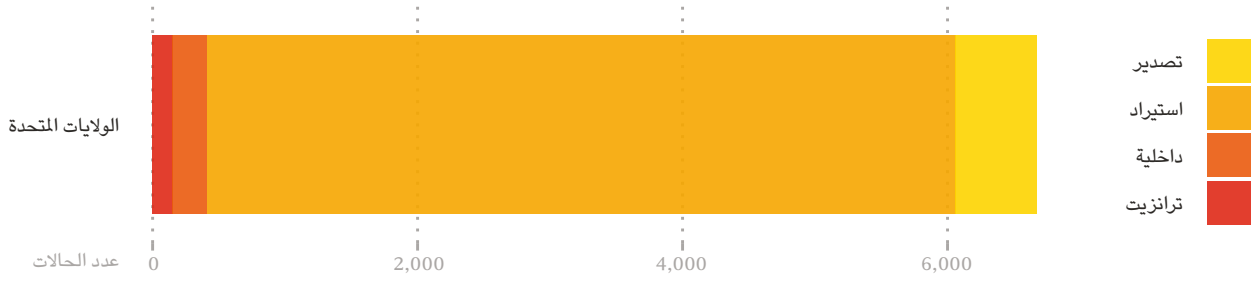

الشكلان 5 أ و 5 ب يعرضان البلدان الـ15 الأولى التي أبلغت عن حالات الأسلحة والذخيرة في عام 2019 والوجهة التي كانت تسير نحوها القطع عند اعتراضها. وُضِعت بيانات الولايات المتحدة في شكلٍ بياني مختلف بسبب الارتفاع الكبير لعدد الحالات المبلغ عنها. ومن خلال القيام بذلك، فإن الحالات المبلغ عنها من قبل البلدان في الشكل 5 ب تغدو أوضح. كانت البلدان الأكثر إبلاغاً في عام 2019 هي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد أبلغت هذه البلدان الثلاثة عن 93.3٪، أي (7,545) من أصل 8,090 حالة مدرجة في الشكلين.

ز: المصدر: منظمة الجمارك العالمية.

الشكل 5ب: عدد قضايا ضبط الأسلحة والذخائر حسب إجراءات الجمارك والبلد، 2019

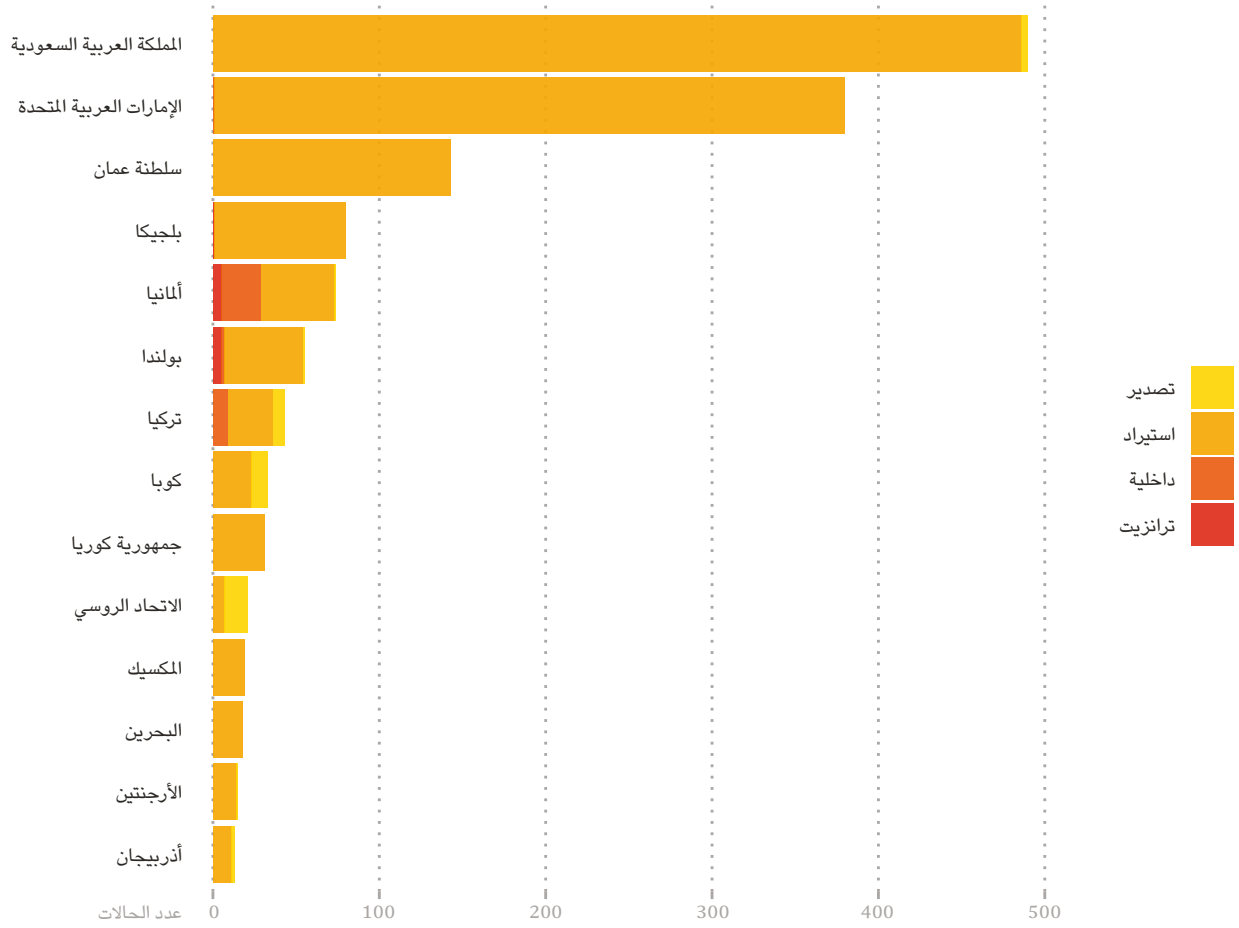

غالبية الحالات في الولايات المتحدة، والتي سجّلت 81.5٪ من إجمالي حالات الأسلحة والذخيرة، كانت أثناء الاستيراد (5,651 حالة أو 84.6٪). في المجموع، بلغت الحالات في الاستيراد ما نسبته 86.2٪ من الحالات في هذا الشكل البياني. على النقيض من ذلك، تُشكّل حالات التصدير 8٪ فقط من البيانات المقدّمة في الأشكال البيانية. وتمثل الحالات الداخلية وحالات الترانزيت 3.6٪ و 2٪ من الحالات على التوالي. كانت الولايات المتحدة وألمانيا وبولندا هي الدول الأربع الوحيدة بين الدول الخمس عشرة الأكثر إبلاغاً التي أبلغت عن حالات من جميع أنواع النقل الأربعة.

الشكل 6: النسبة المئوية للمضبوطات حسب طريقة الكشف عنها 2019

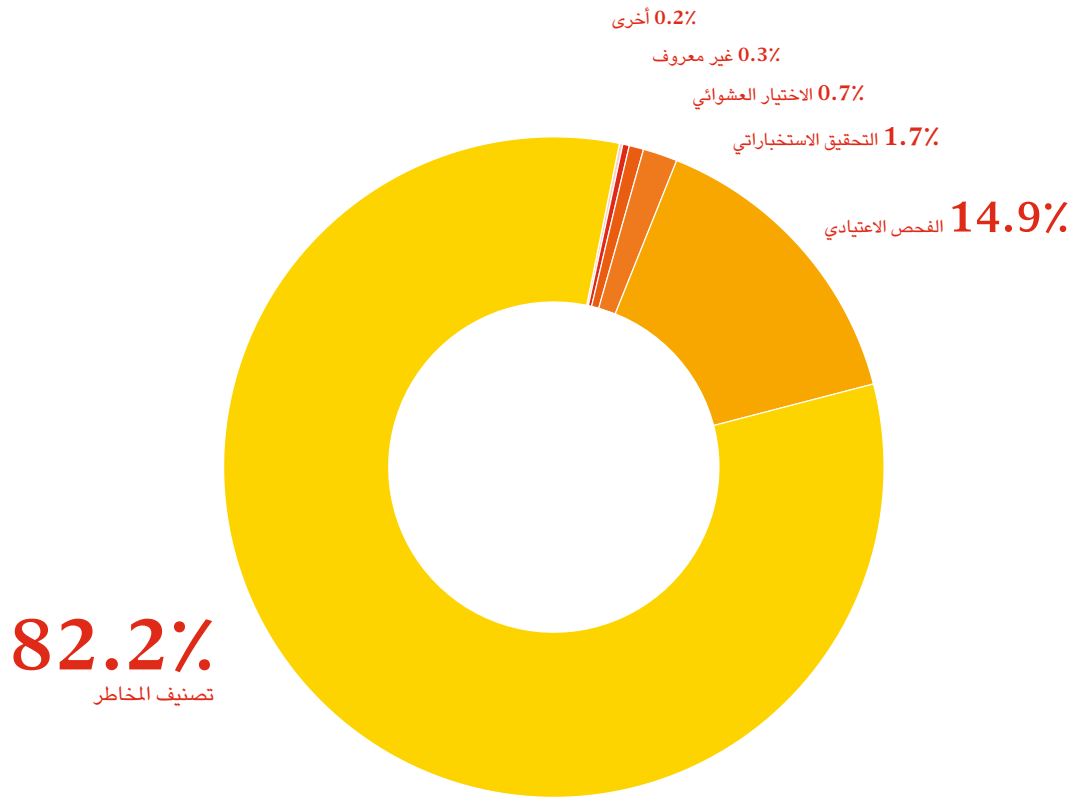

الشكل 6 يوضح نِسب مختلف طرق الكشف عن حالات الأسلحة والذخيرة المبلغ عنها في عام 2019. كانت الطريقة الأكثر شيوعاً التي أُبلِغ عنها هي تصنيف المخاطر، والتي شكلت 82.2٪ (6,735) من حالات 2019. وشكَّل الفحص الاعتيادي نسبة 14.9٪، أي (1,219) من الحالات، فيما شكّلت التحقيقات التي تستند إلى المعلومات الاستخبارية نسبة 1.7٪، أي (138) من الحالات.

على الرغم من أن الفحص الاعتيادي كان مسؤولاً فقط عن 14.9٪ من الحالات، إلا أن المسؤولين صادروا أكبر عدد ممكن من قطع الأسلحة والذخيرة باستخدام طريقة الكشف هذه. وفي المتوسط، عثر المسؤولون على 407 قطع من الأسلحة والذخيرة أثناء الفحص الاعتيادي، مقابل متوسط 45 قطعة عُثِر عليها أثناء تصنيف المخاطر. وأدّت الحالات المكتشفة من خلال الاختيار العشوائي إلى مصادرة ما معدله 354 قطعة.

الشكل 7: نسبة مضبوطات الأسلحة والذخائر حسب النوع والبلد، 2019

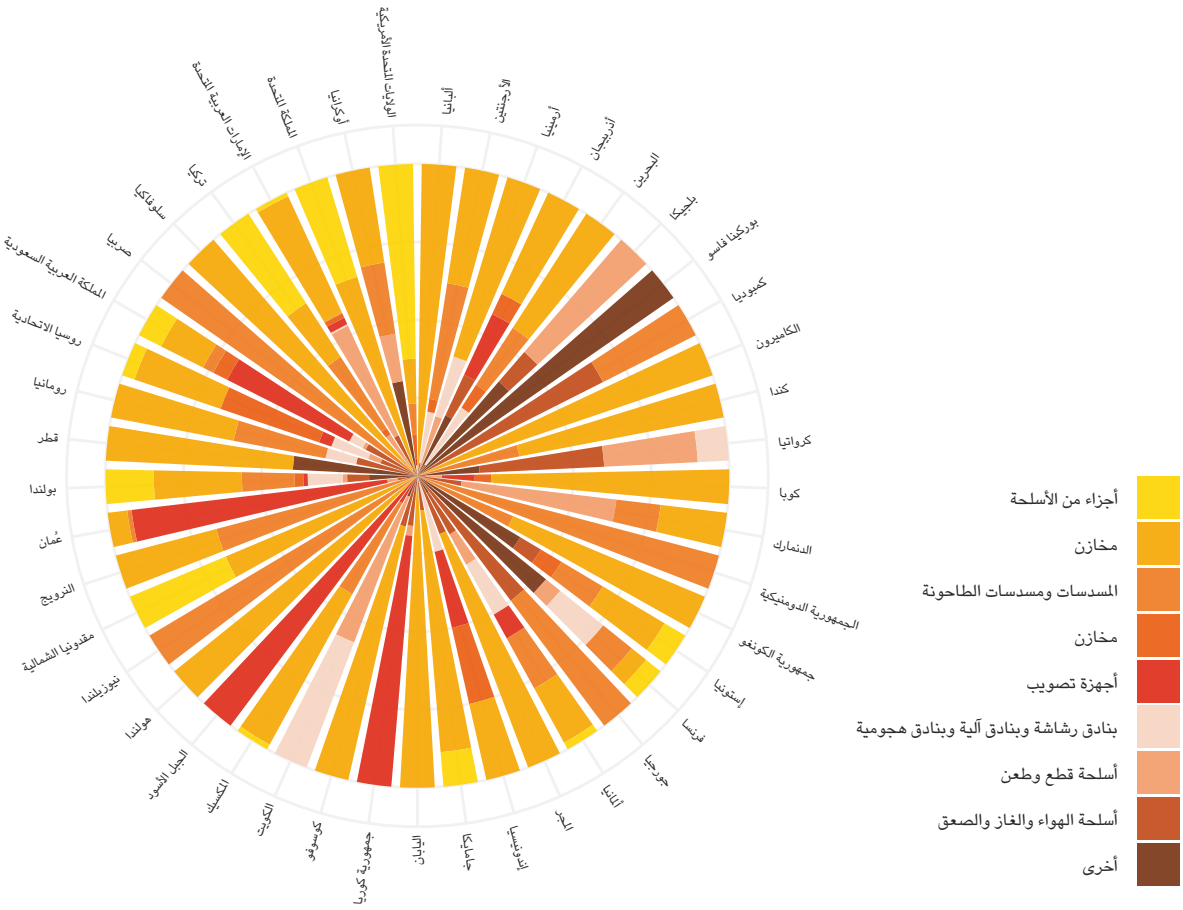

الشكل 7 يصف نسبة المضبوطات لكل فئة من فئات الأسلحة والذخيرة التي أبلغت عنها البلدان في عام 2019. ويعرض الشكل تنوع التجارة العالمية غير المشروعة في الأسلحة والذخائر من حيث البلدان المتضررة وأنواع المواد التي يتم الاتجار بها. أبلغت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبولندا عن مضبوطات من جميع الأنواع التسعة من الأسلحة والذخيرة. الولايات المتحدة، التي أبلغت عن أكبر عدد من المضبوطات بشكل عام، لم يكن لديها أي مضبوطات من أسلحة القطع والطعن. ومن بين 45 دولة مشمولة في المؤشر، أبلغت 14 دولة عن خمس حالات ضبط أو أكثر. وأبلغت عشرة بلدان عن حالات ضبط من فئة واحدة فقط، وأفادت كل من هذه الدول العشر بحالات ضبط بعدد 11 أو أقل من الأسلحة والذخيرة.

الشكل 8أ: عدد مضبوطات الأسلحة والذخائر والكميات المصنفة حسب الفئة والمنطقة، 2018-2019

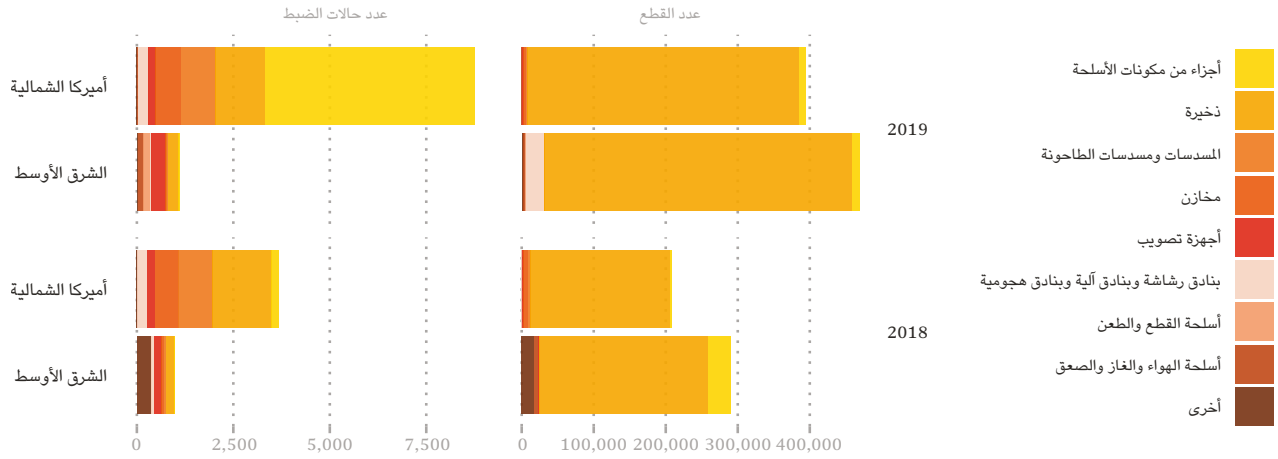

الشكلان 8أ و 8ب يقارنان عدد المضبوطات وعدد الأسلحة والذخائر المصادرة بحسب المنطقة المُبلِغة في 2018 و 2019. جرى فصل أميركا الشمالية والشرق الأوسط في شكل بياني مختلف نظراً لأن عدد الحالات المُبلغ عنها أكبر بكثير. وبذلك فإن الحالات المبلغ عنها بحسب المناطق في الشكل 8ب أوضح. كانت هناك زيادة بنسبة 88.4٪ في مضبوطات الأسلحة والذخائر وزيادة بنسبة 12.1٪ في عدد المواد المضبوطة المبلغ عنها إجمالاً في عام 2019 مقارنة بعام 2018. وبينما شهدت أميركا الشمالية 66.4٪ من المضبوطات في 2018، أبلغت دول المنطقة عن 83.6٪ من إجمالي عمليات الضبط في عام 2019. وهذا نتيجة للنسبة الأعلى من الإبلاغ مِن قِبل الولايات المتحدة، مثلما رأينا في الشكل 1أ. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدد القطع المضبوطة في الشرق الأوسط زاد بنسبة 61.7٪ بينما انخفض عدد القطع المضبوطة في أوروبا الغربية وشرق ووسط أوروبا. ومن المثير للاهتمام أن عدد المضبوطات المبلغ عنها في وسط أفريقيا ظل كما هو في عامي 2018 و 2019 (خمس عمليات ضبط)، لكن عدد القطع المضبوطة في المنطقة ارتفع من 825 في 2018 إلى 7,259 في 2019، ويرجع ذلك جزئياً إلى عملية ضبط كبيرة شملت 4,500 قطعة ذخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الشكل 8ب: عدد حالات ضبط الأسلحة والذخائر والكميات المصنفة حسب الفئة والمنطقة، 2019-2018

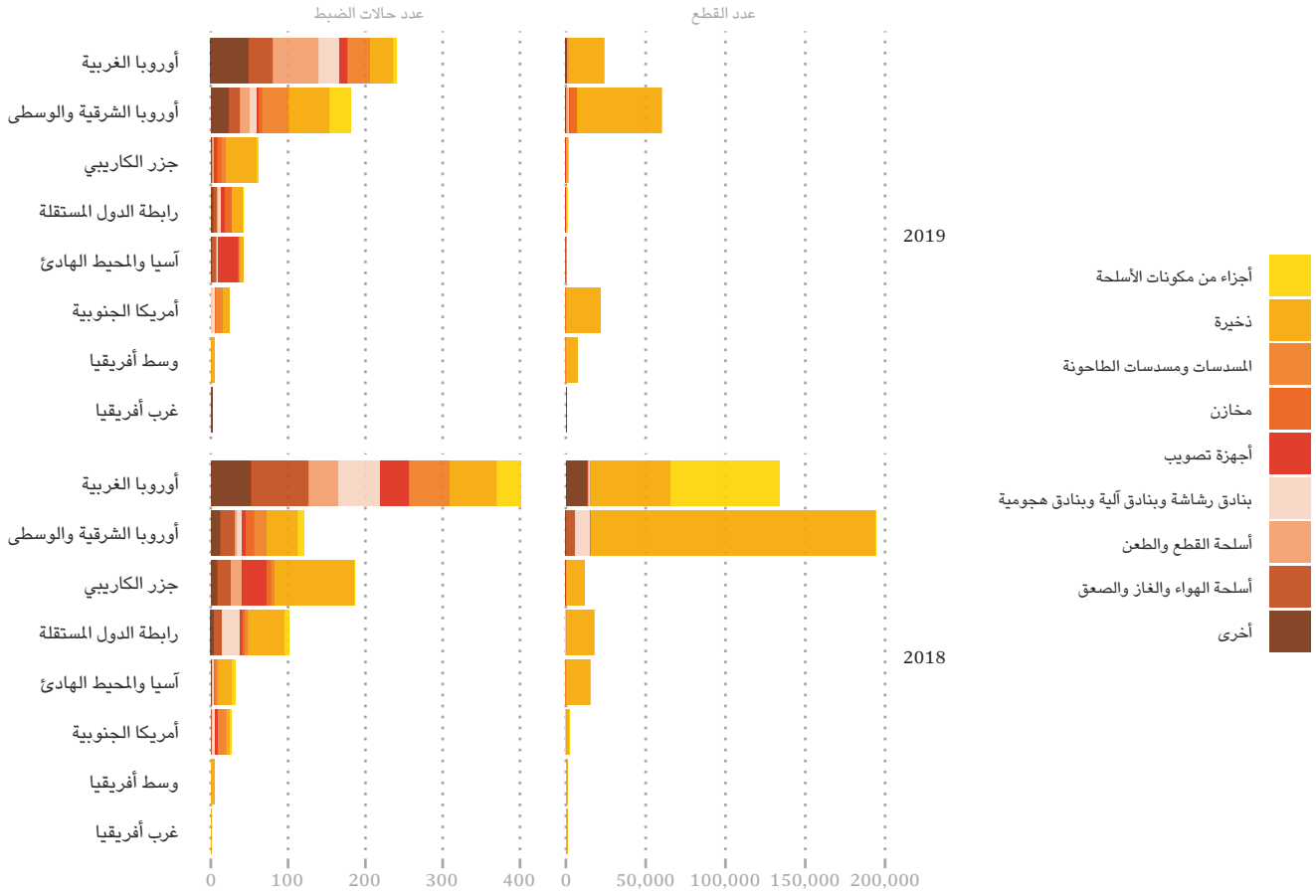

دراسة الحالة 3

ضبط مكونات أسلحة مستوردة إلى الولايات المتحدة

بين أيار/ مايو وآب/ أغسطس 2019، ضبطت هيئة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة الأميركية ثلاث سفن تحتوي على 52,601 من مكونات الأسلحة في ميناء لوس أنجلوس / لونج بيتش في كاليفورنيا. كانت هذه الشحنات متجهةً من الصين إلى الولايات المتحدة، وكانت تحتوي على أجهزة تصويب ومكونات أسلحة وُصِفَت بأنها أخامِص وفوهات ومقابض. في عام 2019، شكلت حالات الاستيراد 84.6٪ من جميع مضبوطات الأسلحة والذخيرة في الولايات المتحدة.

لم يكن هناك جهد واضح لإخفاء الاستيراد؛ فقد صُنِّفت جميع العناصر بشكل صحيح على أنها مكونات أسلحة وكان لها بائع وموزع شرعيّين في الولايات المتحدة. واكتشف ضباط الجمارك وحماية الحدود الطرود أثناء الفحص الاعتيادي لعملية الاستيراد ثم قاموا بإحالة المواد إلى محققين من مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات الذين أكدوا أن استيراد هذه المكونات ينتهك القانون الأميركي. بلغت قيمة الشحنة نحو 378,225 دولاراً أميركياً.

المصادر:

الإذاعة الوطنية العامة (2019)، وكلاء الجمارك يضبطون "في عملية غير عادية" ما يقرب من 53,000 قطعة سلاح صينية. للإطّلاع // :https www.npr.org/2019/08/23/753687623/ustoms-agents-make-unusual-seizure-of-nearly-53-000-chinese-gun-parts, accessed on 14 April 2020.

هيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية (2019)، هيئة الجمارك والحدود في ميناء لوس أنجلوس / لونغ بيتش البحري تضبط أكثر من 52,000 قطعة سلاح غير قانونية من الصين، للإطّلاع عبر الرابط https://www.cbp.gov/newsroom/local-media-release/cbp-lalong-beach-seaport-seizes-over-52000-illegal-gun-parts-china آخر دخول في 14 نيسان/ أبريل 2020.

شبكة الإنفاذ الجمركي التابعة لمنظمة الجمارك العالمية.

ح: هيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية تصادر أكثر من 52,000 قطعة سلاح غير قانونية من الصين. المصدر: هيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية USCBP.

دراسة الحالة 4

تعاون فرنسي - أميركي لعرقلة شبكة لاتجار الأسلحة

في 27 شباط/ فبراير 2019 ضبط مسؤولو الجمارك الفرنسية 207 قطعة سلاح و 770 كيلوغراماً من الذخيرة من ورشة لتجديد الأسلحة بالقرب من كاركاسون وألقوا القبض على ثلاثة رجال تتراوح أعمارهم بين 47 و 50 و 54 عاماً. استورد الرجال الذين يديرون الورشة أسلحة نارية بشكل غير قانوني إلى فرنسا من الولايات المتحدة وقاموا بتجديدها والاتجار بها في أوروبا. وذكرت وكالة تطبيق القانون الأوروبية (يوروبول) أن هذه الشبكة ربما قامت بتهريب أكثر من 450 قطعة سلاح إلى فرنسا في عام 2018. وجاءت عملية الضبط نتيجة تحقيق استخباريّ وتعاون بين سلطات الجمارك الفرنسية والأميركية، وكذلك قوات الشرطة داخل فرنسا من قبل المديرية الوطنية للتحقيقات الاستخبارية والجمارك (DNRED).

بدأ التحقيق في حزيران/ يونيو 2018، حيث قاد بحث غير ذي صلة في أحد المنازل إلى اكتشاف استيراد هذه المجموعة للأسلحة النارية إلى فرنسا بشكل غير قانوني. وشارك في التحقيق أكثر من 30 ضابطاً من الجمارك والشرطة الفرنسية لعدة أشهر. وذكرت وسائل الإعلام المحلية أن المسؤولين الفرنسيين اعترضوا طرداً بريدياً في 24 شباط/ فبراير 2019 أو نحو ذلك يحتوي على بندقية آلية ومسدس ومكونات بندقية رشّاشة في هوت سافوي بفرنسا. وقد مكنهم هذا الاعتراض من تحديد مكان ورشة التجديد وضبط موجوداتها وتنفيذ الاعتقالات الجنائية.

المصادر:

يوروبول (2019)، ضربة منسَّقة ضد تهريب الأسلحة النارية بين فرنسا والولايات المتحدة، للإطلاع عبر الرابط https://www.europol.europa.eu/newsroom/news/coordinated-hit-against-gun-smuggling-operation-between-france-and-us، آخر دخول في 13 نيسان/ أبريل 2020.

Midi Libre (2019),Les Images Impressionnantes de la Saisie d'Armes de Guerre dans l'Aude، متواجد في https://www.midilibre.fr/2019/03/05/les-images-impressionnantes-de-la-saisie-darmes-de-guerre-dans-laude,8051343.php، آخر دخول في 13/نيسان أبريل 2020.

La Depeche (2019), Kalachnikovs, Fusils d'Assut: Les Impressionnantes de la Saisie d'Armes Record près de Carcassonne، للإطلاع عبر الرابط https://www.ladepeche.fr/2019/03/04/une-tonne-darmes-de-guerre-saisie- pres-de-carcasonne 8049633.php، آخر دخول في 24 نيسان/ أبريل 2020.

ط: المصدر: الجمارك الفرنسية.

الشكل 9: عدد حالات ضبط الأسلحة والذخائر والكميات المصنفة حسب الفئة والمنطقة، 2018–2019

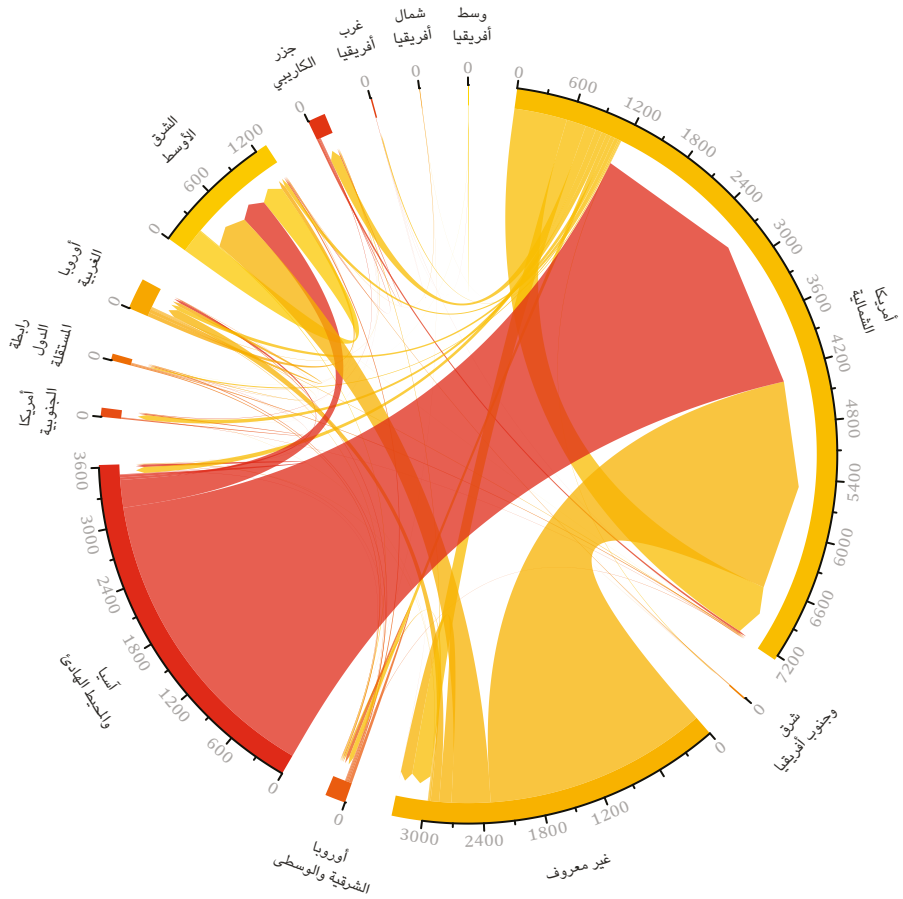

الشكل 9 يوضح نماذج تدفقات الاتّجار بالأسلحة والذخائر من وإلى مناطق الإبلاغ وفي داخلها. تشير هذه التدفقات إلى نقاط المنشأ المبلغ عنها والوجهات النهائية. ويمثل هذا الشكل 68 حالة تدفق فريدة من نوعها بين مناطق الإبلاغ، تكررت 8,190 مرة. وظهرت جميع المناطق المبلغة كنقاط منشأ ووجهات في حالة اتجار واحدة على الأقل. وكان أكثر طرق الاتّجار شيوعاً هو آسيا والمحيط الهادئ إلى أميركا الشمالية، والذي ظهر في 3,180 (38.8 ٪) من حالات الاتّجار. في الواقع، كانت أميركا الشمالية هي الوجهة المقصودة للتدفقات الثلاثة الأولى الأكثر شيوعاً، بينما كانت التدفقات الأخرى غير المعروفة تعود لأميركا الشمالية (2,321 حالة تدفّق) والاتجار داخل أميركا الشمالية (550 حالة تدفّق). وكانت أميركا الشمالية أيضاً الوجهة لأكبر عدد من المناطق الأخرى (12). من المحتمل أن شيوع أميركا الشمالية في تدفقات الاتجار هذه يعود إلى زيادة الإبلاغ من قبل الولايات المتحدة في عام 2019.

الشكل 10: خريطة شدة المخاطر الخاصة بحالات الاتجار بالأسلحة والذخائر بحسب البلدان، 2019

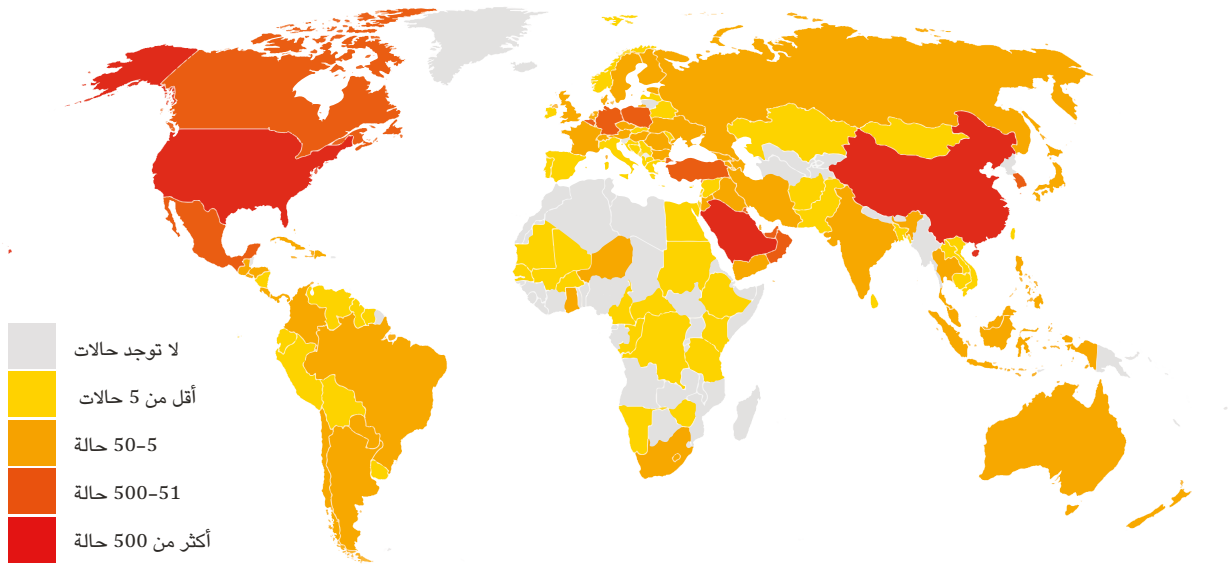

الشكل 10 يُمثِّل خريطة شِدّة لحالات الاتّجار بالأسلحة والذخيرة المبلغ عنها حسب البلد في عام 2019. كانت كل دولة مدرجة في الشكل إما المصدر أو الوجهة أو نقطة العبور لواحدة أو أكثر من الأسلحة أو الذخيرة المضبوطة. من خلال تمثيل البيانات بهذه الطريقة، يشير الشكل 10 إلى جميع البلدان التي كان من المعروف أن الأسلحة أو الذخيرة يتم الاتجار بها أو يُعتزم الاتجار بها من خلالها في عام 2019. تتضمن الخريطة 12,950 حالة اتجار في 122 دولة.

أبلغت الولايات المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية بأكبر عدد، إذ بلغ إجمالي إبلاغ هذه الدول مجتمعة أكثر من 500 حالة. ظهرت الولايات المتحدة في 52.7٪ من حالات الاتجار بالأسلحة والذخيرة المسجلة في عام 2019، وظهرت الصين في 24.9٪ من الحالات المبلغ عنها. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة أبلغت أيضاً عن أعلى عدد من الحالات في عام 2019، بينما لم تكن الصين، التي ظهرت في 3,222 حالة اتجار، من بين الدول الـ 15 الأكثر إبلاغاً عن هذه الحالات. كانت معظم البلدان (80.3٪) على علاقة في أقل من 20 حالة اتجار.

الشكل 11: حالات وطرق عبور الأسلحة والذخائر حسب الموقع، 2019

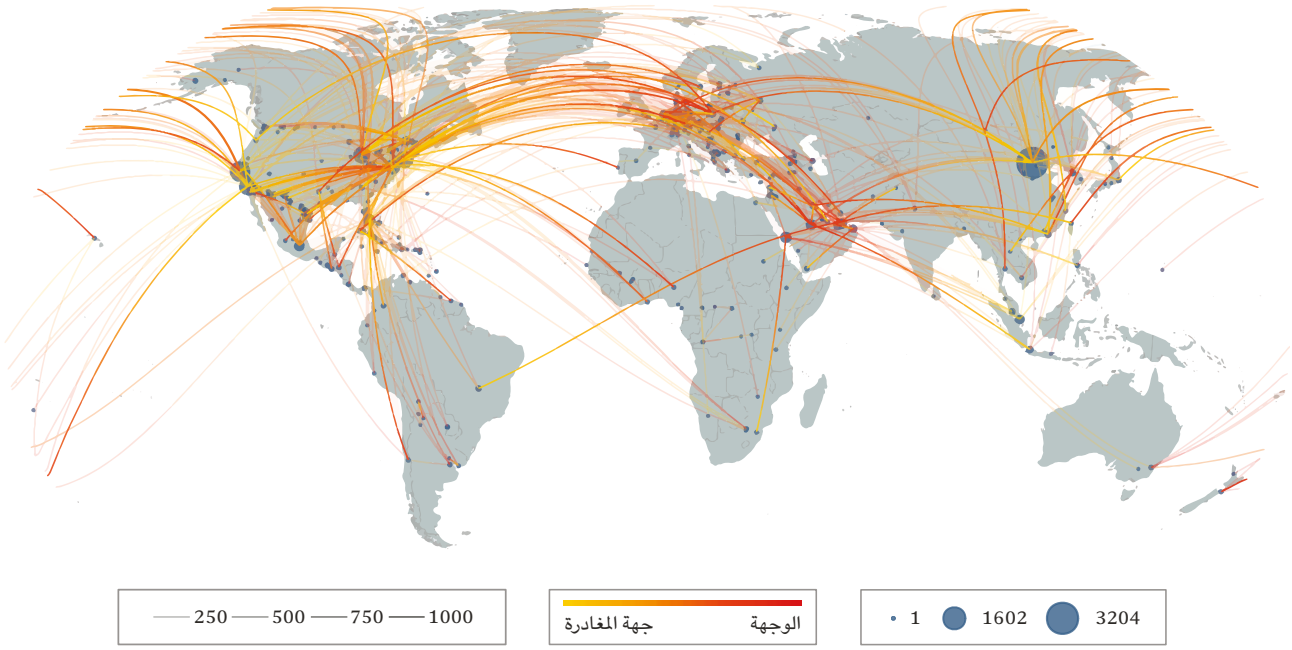

الشكل 11 يعرض التدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخيرة من المنشأ إلى الوجهة المقصودة. يتضمن ذلك البيانات على مستوى المدينة، حيث يزداد حجم النقطة مع عدد الحالات التي تنطوي على مغادرين أو وجهات داخل مدن محددة. تستخدِم الخريطةُ عاصمة بلد المنشأ أو الوجهة عندما لا يتم الإبلاغ عن معلومات المدينة. تربط التدفقات نقاط المنشأ المبلغ عنها، المظلَّلة باللون الأصفر، مع الاتجاهات المبلغ عنها، والمظلَّلة باللون الأحمر. تصبح التدفقات حمراء عند اقترابها من نقطة وُجهتِها. يشير اللون الأغمق من إجمالي التدفقات إلى ظهور تدفقات الاتجار بشكل متكرر. من المهم ملاحظة أن هذه التدفقات لا تشير بالضرورة إلى عمليات اتجار مكتملة. تشمل العديد من الحالات المنع في نقطة المنشأ أو نقطة العبور.

علاوة على ذلك، تُمثل التدفقات عمليات اتجار متقطعة فاشلة؛ وقد تكون الطرق الأخرى سائدة ولكنها لم تُضَمَّن في بيانات عام 2019 المبلغ عنها.

يمثل الشكل أعلاه 5,230 حالةً للاتجار تتألف من 320 ثنائية من بلدان المنشأ إلى بلدان الوجهة، وتتنقل عبر 131 دولة. كانت الولايات المتحدة هي المصدر لأكبر عدد من التدفقات البارزة، حيث أرسَلَت البضائع إلى 80 دولة مختلفة في 927 حالة تهريب. وبوصفها وجهةً، تم الإبلاغ عن تدفقات إلى الولايات المتحدة من 33 دولة مختلفة تشكل 3,746 حالة تدفّق. وبالمثل، كانت الصين هي المصدر الذي سُجِّل في 11 حالة تدفّق فريدة من نوعها، ولكنها كانت المصدر في 3,214 حالة تدفّق. كان أكثر طرق الاتجار شيوعاً، والذي جرى الإبلاغ عنه 3,108 مرّة، من الصين إلى الولايات المتحدة.

2. البرامج والمشاريع والعمليات.

تجارة استراتيجية

شُكِّل برنامج إنفاذ مراقبة التجارة الاستراتيجية (STCE) في أعقاب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 الذي سعى إلى منع الاتّجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل والمكونات المستخدمة في إنتاجها ومنع تهريبها، بالإضافة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومنع تهريبها. في كانون الأول/ ديسمبر 2019، التقى أمين عام منظمة الجمارك العالمية، الدكتور كونيو ميكوريا، برئيس لجنة القرار 1540، سعادة السفير ديان تريانسياه دجاني في نيويورك. وأكّد الدكتور ميكوريا خلال اجتماعه التزام منظمة الجمارك العالمية بمساعدة أعضائها في تنفيذ فقرات المنطوق التي تركز على الجمارك والمبينة في قرار مجلس الأمن 1540.

طوال عام 2019 واصل برنامج إنفاذ ضوابط التجارة الاستراتيجية تقديم التدريبات الوطنية في البوسنة والهرسك وجامايكا والمغرب وطاجيكستان وتونس بالإضافة إلى ورشة عمل لتدريب المدربين في الولايات المتحدة مع الشركاء المعنيين بما في ذلك منظمة التعاون الأمني في أوروبا، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وبرنامج مراقبة الصادرات وأمن الحدود التابع للولايات المتحدة، ووزارة الطاقة الأميركية.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

في تموز/ يونيو 2019 شاركت منظمة الجمارك العالمية في مؤتمر في القاهرة بمصر لإطلاق مشروع جديد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذي تُنفّذه بصورة مشتركةٍ منظمةُ الجمارك العالمية وبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة والإنتربول. يرمي المشروع الذي يموّله الاتحاد الأوروبي إلى الاستناد إلى تدريب متخصص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وُضِع كجزء من المرحلة الأولى من مشروع أمن آسيا والمحيط الهادئ من خلال تدريب ضباط الجمارك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على كيفية اكتشاف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

مراقبة المسافرين

لا يزال تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب يُشكّل مخاوفَ أمنية خطيرة للبلدان في جميع أنحاء العالم. والمقاتلون الإرهابيون هم أفراد تم إغرائهم بالانضمام إلى جماعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة والعودة إلى بلدانهم الأصلية بمهارات جديدة خطيرة. ونتيجة لذلك فإنهم يشكلون خطراً كبيراً لتنفيذ هجمات عنيفة بمجرد عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

ي

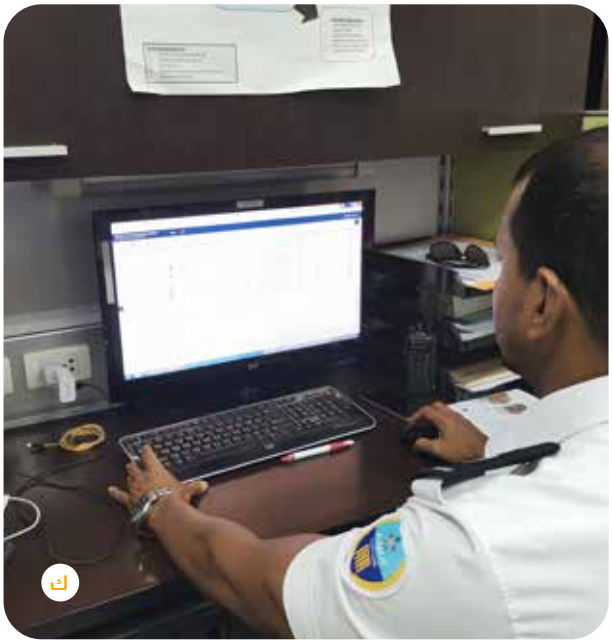
ك

ي: إطلاق مشروع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. الصورة: منظمة الجمارك العالمية.
ك: تطبيق نظام تقييم السفر العالمي في جزر المالديف. الصورة: منظمة الجمارك العالمية.

لمكافحة تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أطلقت منظمة الجمارك العالمية مبادرة مراقبة الركاب لتعزيز قدرة الجمارك على تقييد حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وغيرهم من الأفراد ذوي المخاطر العالية الذين يعبرون الحدود الدولية. يستخدم المشروع بيانات معلومات الركاب المتقدمة (API) وبيانات سجل أسماء الركاب (PNR) لتحسين وتطوير تحليلِ مخاطرٍ وطرقِ استهداف جديدة يمكن استخدامها لتحديد هؤلاء الأفراد. بالإضافة إلى توفير التدريب على ضوابط الركاب لموظفي الجمارك، تُوفّر منظمة الجمارك العالمية للأعضاء برنامج الاستهداف المعروف باسم النظام العالمي لتقييم السفر GTAS الذي يمكّن إدارات الجمارك من الكشف التلقائي عن الركاب ذوي الخطورة العالية باستخدام بيانات معلومات الركاب المتقدمة وبيانات سِجلّ أسماء الركّاب. بالإضافة إلى قدرتها على اكتشاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تُستخدم هذه الأنظمة أيضاً للكشف عن أشكال مختلفة من الاتّجار غير المشروع بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. في عام 2019، نُشِرَ النظام العالمي لتقييم السفر في باكستان وجزر المالديف.

مشروع أمن آسيا والمحيط الهادئ

شَهِد شهر حزيران/ يونيو 2019 اختتام مشروع أمن آسيا والمحيط الهادئ (APSP) الذي امتدّ لعامين. بناءً على أنشطة المشروع في العام الماضي، استضاف مشروع أمن آسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الجمارك العالمية، بالتعاون مع الجمارك اليابانية، مؤتمراً لأمن آسيا والمحيط الهادئ ضم أكثر من 70 مندوباً يمثلون 25 عضواً في منظمة الجمارك العالمية. وناقشت الإدارات والمنظمات الدولية المشارِكة خلال المؤتمر دور الجمارك في أمن الحدود ومكافحة الإرهاب. كما شهد المؤتمر اختتام خطة مشروع أمن آسيا والمحيط الهادئ الذي قدّم مساعدة لبناء القدرات في ثلاثة مجالات من الأنشطة المتعلقة بأمن الجمارك (1) مراقبة المسافرين، بما في ذلك استخدام معلومات أنظمة الركاب المسبقة / سجل أسماء الركاب، (2) برنامج الدرع العالمي Global Shield، الذي يهدف إلى مراقبة الاتّجار في السلائف المستخدمة في إنتاج الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع؛ و (3) تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بعد الانتهاء من الأنشطة الأولية لبرنامج أمن آسيا والمحيط الهادئ في حزيران/ يونيو 2019، أُطلِقت المرحلة الثانية من المشروع والتي ركزت على استمرار الأنشطة المتعلقة ببرنامج الدرع العالمي وبرنامج مراقبة المسافرين التي بدأت في المرحلة الأولى من المشروع بما في ذلك عملية إمبيد IMPEDE.

العملية إمبيد IMPEDE

منذ إطلاق برنامج الدرع العالمي (PGS) في عام 2010، أجرت منظمة الجمارك العالمية العديد من العمليات التي تركز على الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق آسيا والمحيط الهادئ.

جمعت عملية إمبيد IMPEDE اثنتي عشرة (12) إدارة جمركية (بنغلاديش وكمبوديا والهند وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا وجزر المالديف وميانمار وباكستان والفلبين وسنغافورة وسريلانكا وتايلاند) والإنتربول لمكافحة تهديد الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وبدأت مرحلة "الكثافة العالية" للعملية في الفترة من 25 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 6 كانون الأول/ ديسمبر 2019.

هدفت عملية إمبيد IMPEDE إلى البناء على هذه العمليات الناجحة وتحقيق الأهداف التالية:

- تزويد الجمارك بسياق تشغيلي دامغ يمكن من خلاله أن يكون لها دور مهم في مكافحة الإرهاب من خلال تقييد الوصول إلى المواد الكيميائية والمكونات السليفة للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.
- تحسين التعاون بين مختلف إدارات الجمارك في البلدان وكذلك بين إدارات الجمارك ووكالات إنفاذ القانون الأخرى.
- فهم أفضل لمخاطر هذه السلائف والمكونات من أجل تحديد الفجوات الاستخباراتية.
- كشف الشحنات غير المشروعة من السلع المستخدمة في تصنيع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع واعتراضها وضبطها.
- دعم التحقيقات في تحديد هذه الشبكات غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية وتعطيلها وتفكيكها.
- تعزيز التنسيق بين الشركاء من القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني ودون الإقليمي.
- تزويد إدارات الجمارك بفرصة استخدام التدريب والمعدات المقدمة من خلال مشروع أمن آسيا والمحيط الهادئ في بيئة عمل تشغيلية.

أبرز أخبار الأعضاء:

برنامج مراقبة التجارة الاستراتيجية لجمارك هونغ كونغ

تلتزم جمارك هونغ كونغ بدعم وتطبيق نظام فعال لمراقبة السلع الاستراتيجية. يضمن نظام المراقبة الذي وُضِع موضع التنفيذ عدم استخدام هونغ كونغ الصينية ممرّاً في محاولات الكيانات الأخرى للحصول على أسلحة دمار شامل أو إنتاجها. نظام المراقبة في هونغ كونغ الصينية مدعوم بنظام ترخيص واسع النطاق تديره وزارة التجارة والصناعة في هونج كونج ويتم فرضه بقوة من قبل جمارك هونغ كونغ التي تعمل باعتبارها الوكالة التنفيذية الوحيدة. وقد صُمِّم النظام بطريقة تجعله يبقى فعالاً في ضمان الامتثال للمعايير الدولية مثل قرار مجلس الأمن 1540، مع تجنّب إلقاء عبء لا داعي له على المستوردين والمصدرين الشرعيين. وتُعوِّل هونغ كونغ الصينية أيضاً على تعاون دولي قوي وقد وضعت ترتيبات تعاونية عديدة مع شركاء تجاريين تعزز تبادل المعلومات والاستخبارات.

في عام 2019، وفي إطار جهود جمارك هونغ كونغ للقضاء على النقل غير المشروع للسلع الاستراتيجية، عايَنَ ضباط جمارك هونغ كونغ:

- 114,429 طرداً من البضائع المستوردة / المصدرة؛
- وفحصوا 3,486 رخصة استيراد / تصدير؛
- وأتمّوا 192 تحقيقا؛
- وقاضوا 59 من الأفراد والشركات وأصدروا غرامات بلغ مجموعها 660 ألف دولار من دولارات هونغ كونغ.

كانت السلع الاستراتيجية الرئيسية التي يتم التداول فيها ضمن الحالات التي تمت مقاضاتها هي السلع ذات الاستخدام المزدوج مثل الدوائر المتكاملة وأنظمة المعلومات الأمنية. وتوضح الحالة أدناه كيف تمكنت جمارك هونغ كونغ من تقييد حركة سلعة استراتيجية بنجاح.

في عام 2019، تلقّت إدارة الجمارك والضرائب في هونغ كونغ معلومات استخبارية من إدارة الجمارك في بلد آخر تشير إلى وجود شحنة تتضمن أنواعاً مختلفة من لوحات الدوائر المطبوعة المزدوجة الاستخدام جرى استيرادها إلى هونغ كونغ من الولايات المتحدة دون استخدام رخصة استيراد صالحة. دفعت هذه المعلومات الاستخبارية الجمارك إلى إجراء فحص للبيانات لتحديد الناقل المسؤول وكذلك التأكد من مكان وجود الشحنة المستوردة.

وبعد إجراء مزيد من التحقيقات، تمكن ضباط الجمارك من التأكد من أن البضائع المستوردة لا تزال في حوزة شركة النقل، ما دفعهم إلى مداهمة مستودع الشركة لإجراء المزيد من الفحص للبضائع. تمكّنت وزارة التجارة والصناعة من تأكيد أنّ البضائع على الأرجح خاضعة للرقابة بموجب لوائح استيراد وتصدير (السلع الاستراتيجية) كاب. 60 ج (Cap.60G) مما أدى بالضباط إلى مصادرة البضائع لمزيد من التحقيق.

من ناحية أخرى، داهم ضباط إدارة الجمارك والضرائب بهونغ كونغ مقر المرسَل إليه، وأكّد المرسل إليه أنه اشترى البضائع لاستخدامه الخاص. بعد الحصول على مواصفات المنتج وبيان المستخدم النهائي للبضائع المضبوطة من المرسل إليه، تمكن ضباط الجمارك من تأكيد أن العنصر الخاضع للرقابة يقع ضمن الفئة 4A003(e) من الجدول 1 من كاب 60ج. خلال المقابلة مع المرسل إليه، اعترف بأن شركته لم تحصل على ترخيص صالح لاستيراد البضائع المضبوطة بسبب نقص المعرفة بالمتطلبات القانونية. في نهاية المطاف، أدين المرسَل إليه لاستيراده سلعة استراتيجية بدون ترخيص استيراد وهو ما يعد انتهاكاً لقانون الاستيراد والتصدير، كاب. 60 وصدرت بحقه غرامة قدرها 5,000 دولار من دولارات هونغ كونغ. كما صادرت المحكمة البضائع المضبوطة التي تبلغ قيمتها حوالي 100 ألف دولار من دولارات هونغ كونغ.

المصدر: جمارك هونغ كونغ.

اختلفت العملية إمبيد عن العمليات السابقة التي ركّزت على برنامج الدرع العالمي من حيث أنها شجعت الإدارات المشارِكة على استهداف حركة هذه السلع عند المعابر الحدودية البرية والمطارات، بالإضافة إلى البيئات البحرية التي عادةً ما انصبّ تركيز العمليات السابقة عليها.

وقادت العملية إلى عدة مضبوطات كبيرة، بما في ذلك ضبط شحنتين من بيروكسيد الهيدروجين في الموانئ البرية والبحرية في بنغلاديش، تجاوز وزن كل منها الطنّ. وقد عُثِر على بيروكسيد الهيدروجين باستخدام مطياف رامان الذي حصلت عليه جمارك بنغلاديش في إطار برنامج أمن آسيا والمحيط الهادئ. بالإضافة إلى سلائف الأجهزة المتفجرة المرتَجَلة، تمكنت أجهزة مطياف رامان من تحديد كميات كبيرة من المواد الكيميائية السليفة من غير الأجهزة المتفجرة المرتَجَلة، وهو ما أدّى إلى ضبط 26 طناً من غلاتامات أحادي الصوديوم MSG في تايلاند، بالإضافة إلى 12.8 طن من الإيثانول.

نجحت العملية في أنها وفرت لإدارات الجمارك المشتركة الفرصة للاستفادة من تدريبها على برنامج الدرع العالمي في سياق عمليّاتي بالإضافة إلى تزويد الضباط بفرصة استخدام معدات مثل مِطياف رامان ومجموعات الاختبار حتى يتمكنوا بسرعة من التعرف على السلائف الخطرة التي يمكن استخدامها لإنتاج الأجهزة المتفجرة المرتجَلة.

ومع ذلك فإن اكتشاف الشحنات غير المشروعة للسلائف الكيميائية ومكونات العبوات الناسفة المرتجلة الأخرى مثل أدوات التفجير أو المعدات المُيسِّرة مثل الطائرات التجارية بدون طيار لا يزال يمثل تحديات كبيرة لإدارات الجمارك. كذلك فإن عوامل مثل طبيعة الاستخدام المزدوج لهذه السلع، وحجم التجارة الكبير والتحديات التقنية المتعلقة بتحديد المواد الكيميائية، تجعل اكتشاف التجارة غير المشروعة في هذه السلع أمراً صعباً.

ل

مشروع الأمن لغرب ووسط أفريقيا

في عام 2019، واصل برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية تقديم الأنشطة التي أُطلِقت في عام 2018 كجزء من مشروع الأمن لغرب ووسط أفريقيا (SPWCA) الذي يهدف إلى زيادة قدرة أعضاء منظمة الجمارك العالمية في منطقتي غرب ووسط أفريقيا على الاستجابة للتحديات الأمنية التي تفرضها الأجهزة المتفجرة المرتجلة. في كانون الأول/ ديسمبر 2019، وفي إطار برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية، نظّمت منظمة الجمارك العالمية مؤتمراً أمنياً بعنوان "وجهات نظر أفريقية حول التحديات الأمنية" في مقر منظمة الجمارك العالمية في بروكسل، بلجيكا. شارك في المؤتمر أكثر من 150 مندوباً من أكثر من 50 دولة ومنظمة لمناقشة التحديات الأمنية الفريدة من نوعها التي تؤثر على إدارات الجمارك في أفريقيا.

م

ن

ل: العملية إمبيد: المصدر: جمارك بنغلاديش.

م: جرى توريدُ مطياف رامان في إطار برنامج أمن آسيا والمحيط الهادئ واستُخدِم خلال العملية إمبيد. الصورة: الجمارك التايلاندية.

ن: مؤتمر الأمن الأفريقي. الصورة: منظمة الجمارك العالمية.

أبرز المعلومات المتعلقة بالأعضاء

الجمارك السنغافورية تضبط أسلحة يبدو أنها شُحنت في محاولة لانتهاك حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

في أواخر شباط/ فبراير 2019 تلقّت جمارك سنغافورة إخطارات بشأن أربع حاويات على متن سفينة شحن تمر عبر سنغافورة. وأشارت المعلومات الواردة إلى أنّ الشحنة تحتوي على أسلحة نارية وذخائر شُحِنَت من مصنع أسلحة يقع في الفلبين إلى الوجهة في جيبوتي. وعلى الرغم من أن الوثائق أظهرت أن الأسلحة مُشتراةٌ باسمِ وكالة الأمن الوطني الجيبوتية، إلاّ أنّ متابعة التحقّق من قبل حكومة جيبوتي أكد أن الأمر لم يكن على ذلك النحو. بعد إجراء مزيد من الفحوصات تبيّن أن الجهة المبلغة بالشحنة موجودة بالفعل في السودان، الذي يخضع حالياً لحظر توريد للأسلحة صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونظراً إلى أن الشُحنةَ كانت تُنقَلُ من سفينةٍ إلى أخرى في بورت سودان، فقد كان هناك خطر كبير من أن تكون الوجهة النهائية للبضائع هي السودان في الواقع. نتيجة لهذه المعلومات، ضبطت الجمارك السنغافورية 2,000 بندقية رياضية و 11.8 مليون طلقة ذخيرة تابعة لها. ونظراً لأن التحقيقات لم تتمكن من إثبات المالك ووجهة الشحنة الحقيقيَّين، وكذلك إلى عدم التقدّم بمطالبةٍ بالشحنة من أي جهة، فقد حصلت جمارك سنغافورة على أمرٍ قضائي بالتخلص من الأسلحة النارية والذخائر في حزيران/ يونيو 2019.

المصدر: الجمارك السنغافورية.

س

ع

س، ع: ضبط الذخيرة والبنادق. المصدر: الجمارك السنغافورية.

الجمارك المجرية تضبط أسلحة مخبأة في مركبة تعبر الحدود البرية بين المجر وصربيا.

أوقف ضباط الجمارك المجريون المتمركزون على الحدود بين المجر وصربيا سيارة ركاب يقودها مواطن صربي بعد سماع أصوات غير عادية تنبعث من خزان وقود المركبات. وبعد سماع هذه الضوضاء المشبوهة، أجرى ضباط الجمارك فحوصات مادية ثانيةً للمركبة وعثروا على 28 مسدساً يدوياً، ورشاشَّين، وتسعة مثبطات / كاتمات صوت، و 500 طلقة من الذخيرة مخبأة داخل أكياس مُحزَّمة ومفرغة من الهواء مخبأة في خزان وقود المركبات.

المصدر: الجمارك المجرية.

ف، ص: أسلحة مخبأة داخل خزان وقود السيارة. المصدر: الجمارك المجرية.

شكر وتقدير

الناشر

منظمة الجمارك العالمية

Rue du Marché 30 B-1210 Brussels Belgium

الهاتف: 62 92 209 2 (0) 32+

الفاكس: 11 92 209 2 (0) 32+

communication@wcoomd.org

www.wcoomd.org

تاريخ النشر: يوليو 2020

الحقوق والأذونات:

حقوق النشر © منظمة الجمارك العالمية

كل الحقوق محفوظة. يجب توجيه الطلبات والاستفسارات المتعلقة بحقوق الترجمة والطبع والتعديل إلى Copyright@wcoomd.org

الترجمة إلى العربية: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

المترجم: إبراهيم قعدوني (ikadouni@inarabic.co.uk)

تنسيق الترجمة: لبنى علام (lubna.allam@smallarmssurvey.org)

المخطط: واثق زيدان (watheqz@gmail.com)

تاريخ الترجمة: نوفمبر 2020

تمت الترجمة العربية بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وتنسيق مسح الأسلحة الصغيرة في إطار مشروع التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية (EU-LAS)، (قرار المجلس (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي) رقم ٢٠١٨/١٧٨٩ بتاريخ ١٩ نوفمبر٢٠١٨).